اقتصاد

خلل بأنظمة الدفع يشلّ متاجر إسرائيل

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

أصيبت عمليات الدفع ببطاقات الائتمان في إسرائيل بالشلل، أمس الثلاثاء، لتعرضها لخلل سبّب تعطّل تسوية المدفوعات، بينما أطلقت السلطات المعنية تحقيقاً للكشف عن احتمالية حدوث هجوم إلكتروني. وذكرت صحيفة «غلوبس» الاقتصادية الإسرائيلية، أن نظام «SBA» للخدمات المصرفية الآلية، والذي يوفر التواصل بين وكالات المقاصة المختلفة عند الاقتطاع من بطاقات الائتمان، شهد اضطرابات، ما أدى إلى منع إتمام المعاملات المالية.

وأشارت الصحيفة إلى عدم اكتشاف أي هجوم سيبراني، وأن من المحتمل أن العطل يعود إلى خلل في إحدى الشركات الأجنبية التي تقدم خدمات المقاصة ونقاط البيع في إسرائيل، إلا أن مختلف الأطراف تحقق بشأن وجود هجوم إلكتروني. بدورها أشارت الشركة المسؤولة عن المقاصة في إسرائيل إلى أن التحقيقات جارية للتأكد من صحة هذه الفرضية. كما أفادت بأن هناك احتمالية لحدوث اضطرابات للشركات التي تعتمد على مقدمي خدمات من الخارج في تسوية المعاملات، حيث تعاني هذه الشركات من صعوبات في الاتصال بنظام الدفع. وأشارت صحيفة «معاريف» في تقرير لها إلى أن العملاء في سلاسل التسويق والمتاجر في جميع أنحاء إسرائيل، أبلغوا صباح، أمس، أنهم لم يتمكنوا من الدفع ببطاقة الائتمان الخاصة بهم. كما أفادت صحيفة «يديعوت أحرونوت» بأن مراكز التسوق في العديد من المناطق طلبت من العملاء الدفع نقداً. وقال أحد العملاء الذي لم يكن لديه نقود إنه لم يتمكن من شراء البقالة التي اختارها. وتأثر الاقتصاد الإسرائيلي، وعلى رأسه قطاع التكنولوجيا الفائقة، كثيراً جراء الحرب المستمرة على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 واتساع العدوان على لبنان والتوتر المتصاعد مع إيران إثرضربات متبادلة بين الجانبين. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحرب على غزة، انكمش الناتج الاقتصادي بنسبة 5,6%، ما مثل أسوأ أداء بين الدول الـ38 الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقال محافظ بنك إسرائيل (المركزي)، أمير يارون، لتلفزيون بلومبيرغ في واشنطن مساء الجمعة الماضي: «لقد استمرت الحرب لفترة أطول مما كان متوقعا في البداية». وأضاف: «توقعاتنا أن الحرب ستستمر تقريباً في الربع الأول من عام 2025 بكثافة تشبه ما نشهده الآن لمدة شهر آخر أو نحو ذلك، ثم تتراجع ببطء». ووفق تقرير بلومبيرغ، فقد ألحق القتال ضد المقاومة الفلسطينية في غزة وحزب الله في لبنان خلال العام الماضي فقط، فضلاً عن التوتر الشديد مع إيران، خسائر فادحة في الاقتصاد الإسرائيلي، إذ ارتفع العجز المالي مع قيام الحكومة بزيادة الإنفاق الدفاعي وتراجع قطاعات مثل البناء والسياحة، في حين تسارع التضخم إلى ما هو أبعد من النطاق المستهدف للبلاد وقفزت تكاليف الاقتراض.

وأظهرت بيانات صادرة عن سلطة الضرائب في وقت سابق من أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، أن نسبة الشركات التي سجلت انكماشاً في أنشطتها بسبب الحرب بلغت 56,7%، بينما لم تسجل سوى 43,3% من الشركات نمواً.

(Getty)

الإنترنت يرفع مبيعات التجزئة

أظهرت بيانات أمس الثلاثاء، أن مبيعات التجزئة في كوريا الجنوبية ارتفعت بنسبة 6,7% على أساس سنوي في سبتمبر/ أيلول، مدفوعة بالطلب القوي على أجهزة التكييف من المتاجر الإلكترونية وسط موجة الحر الطويلة.

ووفقاً لوزارة التجارة والصناعة والطاقة، بلغت المبيعات الإجمالية لـ 23 من كبار تجار التجزئة 15,3 تريليون وون (11 مليار دولار) الشهر الماضي، بارتفاع من 14,3 تريليون وون في العام الذي سبقه. وانخفضت المبيعات في المتاجر غير المتصلة بالإنترنت بنسبة 0,9% خلال الفترة المذكورة، مع انخفاض عدد المستهلكين الذين اشتروا ملابس الخريف بسبب موجة الحر. وفي التفاصيل، تراجعت مبيعات محلات السوبر ماركت بنسبة 6,5% على أساس سنوي.

لقطات

استثمارات فرنسية بـ11 مليار دولار في المغرب

غلب البعد الاقتصادي على الاتفاقيات التي ابرمها العاهل المغربي الملك محمد السادس والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، مساء الاثنين، بالرباط، وهي اتفاقيات تندرج ضمن الشراكة الاستراتيجية التي قرر البلدان الانخراط فيها بعد المصالحة التي اعقبت ازمة دامت ثلاثة اعوام. ولم يكشف عن قيمة عقود واتفاقيات الاستثمار المبرمة بين المغرب وفرنسا في الرباط، غير ان الرئاسة الفرنسية قدرتها بحوالى عشرة مليارات يورو (نحو 11 مليار دولار)، حسب ما نقلته وسائل إعلامية فرنسية مساء الاثنين. وتنتهي زيارة ماكرون للمغرب اليوم الاربعاء.

رفض الدعوى المرفوعة ضد «كامكو» الكويتية

أعلنت شركة كامكو للاستثمار صدور حكم اول درجة برفض الدعوى المرفوعة من حمد عبدالله آل إبراهيم العطية ضدها، وشركة تشييد العقارية (تحت التصفية) أمام المحاكم القطرية. واوضحت ان الرفض جاء لبطلان الإقرارين وتحميل المدعي حمد عبد الله آل إبراهيم العطية المصاريف. وتتعلق الدعوى بالحكم للمدعي بصحة ونفاذ الإقرار غير القضائي في 28 -12- 2008 والذي يفيد بتحمل شركة بيت الاستثمار العالمي الشركة المندمجة مع كامكو للاستثمار لاية مسؤولية قد تنتج عن استمرار تسجيل حصص شركة تشييد العقارية (تحت التصفية) باسمه.

بورصة أبوظبي تطلق مؤشراً إسلامياً

أعلنت شركة فوتسي راسل، وسوق أبوظبي للأوراق المالية أمس، عن إطلاق المؤشر الإسلامي فوتسي سوق أبوظبي 15 (فادكسي15)(FADXI15). ويهدف المؤشر الإسلامي فوتسي سوق أبوظبي 15 (فادكسي15) إلى تلبية الطلب المتزايد على المنتجات الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. تم تصميم المؤشر الإسلامي فوتسي سوق ابوظبي 15 (فادكسي15)، لتوفير مؤشر شامل يتناسب مع احتياجات المستثمرين في قطاع التمويل الإسلامي حول العالم، ويستند إلى مكونات مؤشر «فوتسي أبوظبي العام» في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

حلم خفض سعر البنزين الضائع

مصطفى عبد السلام

خفضت دول عربية عدة أسعار الوقود من بنزين وسولار في الشهور الأخيرة على خلفية تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، من بين الدول: الأردن وقطر والكويت والإمارات والمغرب وبعض الدول المستوردة لمنتجات الطاقة. حتى إسرائيل التي تخوض حربا على عدة جبهات في فلسطين ولبنان واليمن وسورية أقدمت على خفض السعر لمدة ستة شهور متواصلة.

عالميا خفضت عدة دول أسعار مشتقات البترول، من بينها كندا وإيطاليا والولايات المتحدة والسويد وباكستان ومالي وبنغلاديش، بل طلبت العديد من الحكومات من شركات تكرير النفط المحلية خفض السعر أو على الأقل تجنب رفع الأسعار بشكل مفرط كما حدث في كوريا الجنوبية قبل أيام.

وحتى عندما زادت أسعار النفط في الأسواق كما جرى عقب غزو روسيا أوكرانيا في 2022، أو كما جرى خلال أزمات كورونا والتضخم وتعطل سلاسل التوريد، سارعت العديد من الدول للعمل على كبح أسعار منتجات الوقود والحد من الزيادة عبر خفض ضريبة الكربون، أو تقديم دعم وتسهيلات مادية لشركات الوقود والتكرير وإنتاج الكهرباء.

في المقابل، نلحظ أن كل الطرق في معظم الدول العربية تؤدي إلى نتيجة واحدة هي زيادة أسعار الوقود بغض النظر عما يحدث للأسعار في العالم، وتجاهل الظروف المعيشية الصعبة التي يمر بها المواطن من تآكل مدخراته وحالة الغلاء الفاحش.

عالميا، تتهاوى أسعار النفط فتسارع الحكومات بعدها نحو خفض أسعار الوقود وما يرتبط بها من خدمات، مثل فواتير الكهرباء وتذاكر النقل والمواصلات وتكاليف الشحن، لكن في الجهة الأخرى تسارع الحكومات العربية بزيادة أسعار البنزين والسولار والغاز والمازوت رغم ذلك التهاوي.

وحتى في حال حدوث العكس وهو زيادة أسعار النفط في الأسواق، هنا تسارع الحكومات العربية أيضا لمواصلة زيادة أسعار الوقود على المستهلك وتغذية التضخم ورفع كلفة المعيشة، وذلك تحت حجج، منها ارتفاع سعر النفط والغاز عالميا، وارتفاع كلفة استيراد المشتقات البترولية، وإجراء حكومات الدول الأخرى زيادات في سعر الوقود.

والمتتبع لأسواق الطاقة يجد أن أسعار النفط عالميا تهاوت عدة مرات، أحدثها ما يجري هذه الأيام، فسعر برميل النفط يبلغ حاليا نحو 70 دولارا، وهو ما يعادل نصف أسعار النفط الخام في سنوات سابقة، منها 2022 و2008، حيث تجاوز السعر وقتها 140 دولارا للبرميل، ورغم هذا التهاوي الحالي لم يجد المواطن العربي من الحكومات سوى أذن من طين وأخرى من عجين، متجاهلة ما يحدث من تهاوٍ للأسعار في الأسواق الدولية.

الصندوق السيادي السعودي يخطط لخفض الاستثمارات الدولية

قال محافظ صندوق الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي السعودي)، ياسر الرميان، أمس الثلاثاء، إن الصندوق يستهدف خفض استثماراته الدولية إلى نطاق 18-20% من 30% حالياً، والاتجاه إلى التركيز بشكل أكبر على الاقتصاد المحلي. وأضاف الرميان، الذي يدير الصندوق السعودي الذي يمتلك أصولاً بنحو 925 مليار دولار، في الكلمة الافتتاحية للنسخة الثامنة من مبادرة مستقبل الاستثمار في الرياض: «في البداية كان لدينا أقل من اثنين في المئة من الاستثمارات الدولية... لكنها زادت بعد ذلك من 2% وحتى 30%. والآن هدفنا هو خفضها إلى نطاق يراوح ما بين 18 و20%». وأكد أن سبع نسخ سابقة من مبادرة مستقبل الاستثمار نتج عنها توقيع اتفاقيات واستثمارات بقيمة إجمالية 125 مليار دولار، وأشار إلى أن تعزيز الاستثمارات العالمية الحالية في الذكاء الاصطناعي تعيد تشكيل المشهد الاقتصادي، قائلاً «إن الذكاء الاصطناعي وحده قادر على إضافة ما يقرب من 20 تريليون دولار إلى الاقتصاد العالمي بحلول 2030». وزاد: «يمثل الذكاء الاصطناعي العام، أو AGI، الحدود التالية التي تعد بآلات قادرة على حل المشكلات ودفع الإنتاجية التي ستؤثر على كل قطاع، من الرعاية الصحية إلى الطاقة». وانطلقت في العاصمة السعودية الرياض، أمس، أعمال النسخة الثامنة من مبادرة مستقبل الاستثمار والمعروفة باسم دافوس الصحراء، لترويج رؤيتها 2030. وبحسب بيانات المبادرة على موقعها عبر الإنترنت، تستمر أعمال الاجتماعات حتى الخميس المقبل، تحت شعار «أفق لامتناه: الاستثمار اليوم، لصياغة الغد»، بمشاركة مؤسسات محلية ودولية وبنوك استثمار عالمية. وفي العام الماضي، أُبرمت صفقات بقيمة 17,9 مليار دولار في مؤتمر مستقبل الاستثمار، وفقاً لوكالة الأنباء السعودية الرسمية، ويقول المنظمون إنهم يتوقعون إعلان صفقات بقيمة 28 مليار دولار هذا العام. وتستهدف الحكومة جذب 100 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر بحلول عام 2030؛ أي نحو 6% من الإنتاج المحلي الإجمالي. ويعكف الصندوق السيادي السعودي على تنفيذ عشرات المشروعات في أنحاء المملكة، وانخرط في شراكات مع شركات عالمية لبناء مشروعات ضخمة، مثل مشروع «نيوم» الذي يتضمن مدينة مستقبلية ومنحدراً للتزلج في الصحراء ومواقع سياحية شديدة الترف تضطلع بها شركة البحر الأحمر الدولية، ومدينة القدية الترفيهية، جنوب غربي الرياض.

(رويترز، العربي الجديد)

مال وناس

لبنان: الفارون من الحرب ينعشون أسواق طرابلس

ظهر في شمال لبنان وجه آخر للنزوح، إذ ساهم الفارون من مناطق الحرب في حراك تجاري لأسواق بعض المناطق المضيفة ولا سيما في طرابلس

طرابلس ـ **ريتا الجمّال**

أحدث النزوح من المناطق الجنوبية والبقاعية وفي ضاحية بيروت حركة في بعض المناطق المضيفة، ولا سيما في طرابلس شمالي لبنان التي استقبلت أكثر من 10 آلاف نازح منذ بدء العدوان الإسرائيلي الموسّع على الأراضي اللبنانية في 23 سبتمبر/أيلول الماضي، إذ شهدت الأسواق والمقاهي والمتاجر حركة ملحوظة نسبياً في ظلّ تكاثر أعداد السكّان. ووصل عدد النازحين من المناطق الجنوبية والبقاع وبعلبك الهرمل والضاحية الجنوبية في بيروت منذ بدء الحرب في 8 أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي وتوسعها إلى نحو مليون و400 ألف نازح، قصدوا غالبيتهم مناطق آمنة سواء في المتن أو كسروان أو الشمال.

وشهدت عاصمة الشمال طرابلس حركة لافتة نسبياً في ظلّ كثافة النزوح، سواء على صعيد الإيجارات أو الإقبال على شراء المواد الغذائية والأساسية للعيش أو لناحية شراء الألبسة، ولا سيما الشتوية باعتبار أنّ العائلات غادرت منازلها على وقع القصف العنيف ولم تتمكن من إخراج حاجياتها وأغراضها باستثناء بعض الأموال التي أخذتها بسرعة نظراً إلى الغارات المكثّفة أو تهديدات العدو للسكان بإخلاء منازلهم بشكل عاجل باعتبارها عرضة للضرب.

تقول «أم علي» وهي نازحة من بلدة جويا في قضاء صور جنوبي لبنان لـ«العربي الجديد»، إنها «قصدت طرابلس حيث استأجرت شقة سكنية صغيرة مع عائلتها بعدما طاولت الغارات امكنة قريبة من سكنها، فاضطرت إلى المغادرة حفاظاً على حياة أولادها، علماً أنها صمدت 11 شهراً منذ بدء الحرب على الجبهة الحدودية، لكن وصول القصف إليهم أرغمها على الرحيل، فكان الشمال وجهتها باعتبارها آمنة نسبياً وبعيداً عن دائرة المواجهات». ولفتت إلى أن أسعار الإيجارات كانت مرتفعة بعض الشيء و«لكن مضطرون على دفع المبالغ التي تُطلَب لأن لا مكان آخر لديهم أو وقت للبحث عن منازل أخرى».

وتشير أم علي إلى أنها غادرت المنزل من دون أن تأخذ معها أي شيء، فقط سارعت إلى أخذ بعض الذهب الموجود لديها والأموال والأوراق الثبوتية، ولم تتمكن من إحضار كل أغراضها خصوصاً الألبسة الشتوية، لذلك اضطرت عند وصولها إلى طرابلس أن تنزل إلى السوق وتشتري ما يلزم من ألبسة بعدما تغيّر الطقس وباتت الأجواء باردة جداً.

من جانبه، يقول صاحب محل تجاري في شارع عزمي في طرابلس لـ«العربي الجديد»، إنّ هناك إقبالاً لناحية شراء الألبسة الشتوية، لكن ليس الإقبال الكبير، مشيراً إلى أن الناس التي نزحت وبصعوبة تمكنت من إخراج أمتعتها وبعض الأموال التي بحوزتها، لكن الأسعار في طرابلس تختلف عن أسعار بيروت أو المتن أو كسروان أي إنها قريبة إلى أصحاب الدخل المحدود وحتى الفقراء. من هنا نرى أنّ الناس قادرة على شراء بعض الحاجيات الأساسية التي تريدها لهذه الفترة. ويشير صاحب المتجر إلى أنّ «الحركة خفّت كثيراً منذ بدء الحرب، ولكن النزوح انعكس إيجاباً بعض الشيء».

10,000

يقول رئيس غرفة التجارة في طرابلس ولبنان الشمالي توفيق دبوسي لـ«العربي الجديد» إنّ «عدد النازحين، رغم أنه يصل إلى 10 آلاف، لا يعد كبيرا مقارنة بعدد سكان طرابلس البالغ نحو مليون شخص».

ولا سيما أن هناك تخفيضات على الأسعار، لكن هذا لا يعني أننا تمكنّا من جني الأرباح، فطالما أن البلد ليس بخير، نحن أيضاً لن نكون بخير». كذلك، يقول صاحب سوبرماركت يعدّ من كبرى السوبرماركات في محيط «الضم والفرز» في طرابلس لـ«العربي الجديد»، إننا «شهدنا إقبالاً كبيراً على شراء المواد الغذائية ولا سيما الأساسية منها، مثل الأرز، والحليب والطحين والخبز، وبعض الخضراوات، خصوصاً أنّ أعداد السكان ارتفعت، وهذا سينعكس بشكل ما على الإقبال، ولكن الناس تشتري فقط ما تحتاج إليه، إذ لم نلمس هذا التخزين الكبير فالنازحون لا يمكنهم شراء أكثر مما يحتاجون إليه باعتبار أنهم لا يعرفون الفترة التي سيبقون فيها، كما أنّ الأموال التي أتوا بها لا تكاد تكفيهم».

وشهدت بعض المطاعم في منطقة الضم والفرز حركة لافتة نسبياً إذ يقصد بعض المواطنين هذه الأماكن للترفيه، تماماً كحال الأسواق الشعبية في باب التبانة وسوق الخضار في المنطقة نفسها والميناء حيث هناك عدد كبير من النازحين.

في الإطار، يقول رئيس غرفة التجارة في طرابلس ولبنان الشمالي توفيق دبوسي لـ«العربي الجديد» إنّ «عدد النازحين ورغم أنه يصل إلى 10 آلاف نازح لا يعد كبيراً مقارنة مع عدد سكان طرابلس حيث هناك نحو مليون شخص، ومن ثم لن يحدث هذا الفرق الكبير، خصوصاً في الظروف الراهنة، فالناس تعيش على أعصابها، وليس لدينا تقارير بحصول حركة غير عادية في الأسواق، والأمر نفسه بالنسبة إلى المواد الغذائية». ويطمئن دبوسي إلى أن المواد الغذائية متوفرة بشكل طبيعي ولا مشكلة في هذا الإطار، وكل المواد تؤمن سواء محلية أو مستوردة ولا نقص سجّل حتى الساعة، ولا استغلال مرصود، خصوصاً أن الناس تعتبر النازحين ضيوفاً وجزءاً من أهلهم الذين غادروا قسراً مرغمين على ذلك بفعل العدوان. ويشير دبوسي إلى أن لا تقارير لدينا في ما يخص الإيجارات، فمعظمها لا تكون معلنة رسمياً، ولا سيما أن غالبيتها تكون عرضة للتجديد ولا عقود بشأنها، لافتاً إلى أن الوضع الاقتصادي حتماً صعب في الشمال، نحن نتحدث عن حرب تطاول كل لبنان، صحيح أن الشمال بعيد، لكن أحياناً بطاولة القصف الإسرائيلي وسبق أن حصل في زغرتا ومن ثم الناس دائماً تعيش أجواء رعب.

متسوقون بالسوق القديم في طرابلس (إيلاء الأوروج/Getty)

المغرب

قلق من ضعف التأمين ضد الجفاف

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

لا يلبي التأمين ضد الجفاف احتياجات مزارعي الحبوب في المغرب، ما يدفعهم إلى المطالبة بإعادة النظر في التعويضات التي تصرف لهم، خاصة في ظل تراجع حاد في المحاصيل بسبب الجفاف. واعلنت وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، توفير التأمين الزراعي المتعدد المخاطر المناخية للحبوب والزراعات الزيتية والأقطان، حيث يراد بمناسبة الموسم الزراعي الجديد تغطية حوالي مليون هكتار، مع المضي في برنامج التأمين المتعدد المخاطر الخاص بالأشجار المثمرة لتأمين حوالي 50 ألف هكتار. ويفترض أن يسمح تأمين المحصول بالتغطية ضد ستة أخطار مناخية، والتي تتمثل في الجفاف والبرد والصقيع والرياح القوية والرياح الرملية وركود المياه في الحقول الفلاحية.

وجرت العادة على تولي مجموعة التعاضدية الفلاحية التابعة لمجموعة مصرف القرض الفلاحي المملوك للدولة، تدبير التأمين المتعدد المخاطر الذي وضعته الدولة لفائدة المزارعين الذين ينشطون زراعة القمح والشعير والذرة وعباد الشمس وبذور اللفت والعدس والفاصوليا. ويستحضر المزارعون مع بداية الموسم الجديد عند الحديث عن التأمين ضد الجفاف، خسائر الموسم المنصرم، حيث لم تسعفهم التساقطات المطرية في الإفلات على الحرب والزرع في فصل الخريف، خاصة في ظل غلاء المدخلات. وكان ضعف التساقطات المطرية، أفضى إلى خفض المساحة المزروعة بالحبوب بنسبة 33 %، لتستقر عند 2,5 مليون هكتار في الماضي، مقابل 3,7 ملايين هكتار في الموسم الذي سبقه. وأدى ذلك إلى تراجع إنتاج الحبوب في الموسم الحالي بنسبة 43 في % مقارنة بالموسم الذي سبقه. وتأتي التغيرات المناخية في مقدمة التحديات التي تواجه المغرب، الذي يعد بين البلدان الأكثر معاناة من الإجهاد المائي، التي تعرف ضغوطاً متزايدة بسبب الجفاف على الفلاحة وقطاعات أخرى، زيادة على أخطار الفيضانات التي تلوح في الأفق في المناطق الحضرية الرئيسية. وتوفر الدولة إعانات مالية لدعم اكتتابات الفلاحين الصغار من تأمين منتجاتهم باقل تكلفة كما يفتح المجال أمام الفلاحين لاختيار عدة مستويات للضمان. وقد تجلت الحاجة أكثر إلى التأمين ضد المخاطر الناجمة عن الظواهر المناخية القصوى في الموسمين الزراعيين الأخيرين. ويذهب عضو الجمعية المغربية لمكتري البذور، محمد الإبراهيمي، إلى أن توالي سنوات الجفاف التي أفضت إلى تراجع حاد في محاصيل الحبوب والقطنيات والزيتون، تفرض إعادة النظر في نظام التأمين الزراعي ومستوى تعويض المزارعين المتضررين.

ويشير في تصريح لـ«العربي الجديد» إلى تقدير التعويض المستحق من قبل المزارعين، على أساس معيار مردودية الأراضي الزراعية في عام مرجعي، لم يعد مفيداً بالنظر إلى توالي سنوات الجفاف، مؤكداً أن المزارعين يتحملون تكاليف لا يغطيها التعويض عبر التأمين. ويذهب إلى أن ضعف التعويض الناجم عن التأمين لا يحفز المزارعين إلى الإقبال على زراعة الحبوب والقطنيات في بعض المناطق، خاصة التي تعتمد على التساقطات المطرية، علماً أن السواد الأعظم من المزارعين هم من فئة المزارعين الصغار. وتصل نسبة المزارعين الذين لا تتعدى مساحة أراضيهم خمسة هكتارات حوالي 85 %، حيث يعتمد أغلبهم على التساقطات المطرية. ويفيد مصدر مطلع، رفض ذكر اسمه، أن التغيرات المناخية بما تفضي إليها من ظواهر قصوى، خاصة توالي سنوات الجفاف، تدفع شركات إعادة التأمين، خاصة الأجنبية إلى التردد في توفير ضمانات لشركات التأمين المحلية بتغطية الخسائر التي يفترض تعويضها. وكانت وزيرة الاقتصاد والمالية، نادية فتاح علوي، أكدت أن التغيرات المناخية التي عرفها المغرب في الأعوام الأخيرة، زجت بقطاع التأمين في حالة من عدم اليقين، حيث إن الطرق التقليدية للتوقع لم تعد تتيح التسلح برؤية استباقية للمخاطر.

تراجع الانتاج الزراعي بسبب الجفاف (Getty)

أخبار العرب

زخم في تداولات بورصة قطر

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الثلاثاء مرتفعة؛ وسط زخم بالتداولات، وصعود 6 قطاعات. زاد المؤشر العام بنسبة 0,82% ليصل إلى النقطة 10590,49؛ ليربح 86,21 نقطة عن مستوى أول من أمس الاثنين. ودعم الجلسة ارتفاع 6 قطاعات على رأسها الإتصالات بـ 2,40%، بينما تراجع قطاع التأمين وحيداً بـ0,37%. ارتفعت السيولة إلى 601,55 مليون ريال، مقابل 424,62 مليون ريال أول من أمس، وبلغت أحجام التداول 301,76 مليون سهم، مقارنة بـ237,92 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 16,76 ألف صفقة مقابل 15,14 ألف صفقة الاثنين.

ومن بين 47 سهماً نشطاً، ارتفع سعر 26 سهماً في مقدمتها سهم «مزايا» بـ4,58%، بينما تراجع سعر 21 سهماً في مقدمتها سهم «كيو إل إم» بـ2,49% واستقر سعر 6 أسهم. وجاء «إزدان القابضة» المرتفع 4,46% في مقدمة نشاط التداولات بحجم بلغ 75,6 مليون سهم، وسيولة بقيمة 87,41 مليون ريال.

مصر تستعد لكثافة التشغيل في المطارات

أكد وزير الطيران المدني المصري سامح الحفني، مدير المطارات، الاستعداد المُسبق بوضع خطة استباقية لكل الطوارئ والأحداث الوارد ظهورها خلال فترات كثافة التشغيل، خاصة مع اقتراب احتفالات أعياد الميلاد نهاية العام الجاري. كما شدد الوزير خلال اجتماع مع مديري المطارات المصرية، على ضرورة التوعية والتدريب المستمر للمُنسقين في المطارات لضمان مرونة الحركة داخل صالات السفر والوصول من خلال إرشاد المسافرين وتوجيههم وقيامهم بتسهيل إجراءات سفرهم. وقال الوزير: «علينا الاستغلال الأمثل لإمكانياتهم كونهم الأدوات الفعالة داخل منظومة المطارات المصرية». كما أكد الحفني، أن عمل مدير المطار يتسم بالديناميكية والسرعة في الأداء باتخاذ قرارات سريعة وفعالة تُساهم في تعزيز العمل المشترك.

ووجه بضرورة عقد دورات تدريبية مستمرة متخصصة في مجال السلامة والجودة، وإدارة الأزمات مما يساعدهم بشكل فعال في مواجهة المعوقات التي قد تواجه الركاب.

تقارير عربية

فلسطين

العدوان الإسرائيلي يدمر 80% من مطاعم غزة وفنادقها

غزة ـ **علاء الحلو**

تعرض قطاع المطاعم والفنادق لتدمير واسع منذ بدء العدوان الإسرائيلي على غزة قبل 13 شهراً، سواء من خلال القصف المباشر الذي سبّب تدمير ما يزيد عن 80% منها، أو عبر تشديد الحصار المفروض منذ 18 عاماً وزاد إحكامه منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول العام الماضي ليطاول مختلف البضائع والمواد الخام والأساسية، وفق عاملين في قطاع المطاعم والفنادق لـ«العربي الجديد».

وسبّب التدمير شبه الكامل للمطاعم تسريح الآلاف من العمال الثابتين وعمال المياومة، ما سبّب تضاعف نسب البطالة كذلك نسب الفقر التي وصلت وفق الإحصائيات الأخيرة إلى 100% جراء فقدان مصادر الدخل وتدميرها، في الوقت الذي تنعدم فيه المساعدات المادية والإنسانية والإغاثية جراء الإغلاق الإسرائيلي للمعابر ومنع دخولها.

وتعرضت الواجهة البحرية الممتدة على طول الشريط الساحلي الغربي لقطاع غزة والتي تضم معظم المطاعم والفنادق والاستراحات البحرية لتدمير واسع منذ انطلاق العملية البرية والتي بدأت بتجريف تلك المنشآت بمختلف مرافقها ومحتوياتها، علاوة على تهجير أصحابها قسرياً جراء سياسة الإخلاء الواسع للمناطق والتي يتبعها الاحتلال منذ بداية الحرب. وتوجه العديد من أصحاب المطاعم الكبيرة أو العاملين فيها، والذين أجبروا على النزوح جنوباً إلى افتتاح نماذج صغيرة لمطاعمهم في مناطق النزوح عبر فتح أفرع متواضعة الإمكانيات، أو بسطات شعبية، مع توضيح الاسم السابق للمطعم، بغرض جذب زبائنه مجدداً، إلا أن معظم هذه المطاعم والنقاط اضطرت إلى الإغلاق مجدداً بفعل تشديد الحصار الإسرائيلي ومنع دخول المواد الغذائية واللحوم والمواد الخام اللازمة للعمل.

ويقول صبحي الجمل والذي يمتلك مطعماً للمشويات في مدينة غزة إنه توقف عن العمل بفعل خسارة بيته ومطعمه، إلى جانب ترحاله المتكرر من منطقة إلى أخرى بسبب التهديدات الإسرائيلية المتواصلة، إلى أن استجمع قواه المادية وتمكن من افتتاح فرع صغير في سوق مدينة دير البلح وسط القطاع. ويلفت الجمل لـ«العربي الجديد» إلى أنه اتجه إلى فتح مطعمة الصغير حتى يتمكن من توفير قوت أسرته، إلى جانب مساعدة عدد من العاملين معه في إيجاد فرص عمل تمكنهم من الإيفاء بمتطلباتهم الأساسية، وذلك على الرغم من صعوبة البدء من الصفر، في منطقة أخرى وأدوات أخرى وبإمكانيات بسيطة للغاية، إلى جانب التعامل مع زبائن مختلفين.

ويشير الجمل إلى مجموعة تحديات واجهته منذ بدء العمل وفق الواقع المستجد خلال العدوان، تمثلت في شح البضائع وعدم انتظام دخولها، إلى جانب القطع الكامل للتيار الكهربائي والذي يؤثر بشكل مباشر على إمكانية تخزين اللحوم وتجميدها أو تبريدها لليوم التالي، علاوة على الغلاء الشديد في مختلف الأدوات اللازمة للعمل كالأواني والأسياخ والشبك وأدوات التغليف والفحم وغاز الطهي وزيت القلي والبهارات، في الوقت الذي يعاني فيه معظم الفلسطينيين أوضاعاً اقتصادية صعبة. ويشير الجمل إلى أن تشديد الحصار على قطاع غزة منذ السيطرة الإسرائيلية على معبر رفح البري بداية شهر مايو/ أيار الماضي أضعف العمل كثيراً، إلى أن تم إيقاف العمل بالكامل مطلع شهر أكتوبر الحالي نتيجة الإغلاق التام للمعابر ومنع دخول اللحوم الحمراء والبيضاء، والتي تعتبر أساس عمل معظم المطاعم التي تقدم الوجبات الشرقية.

أما الفلسطيني صهيب أبو كرش والذي يمتلك مطعماً لتقديم وجبات الأرز والدجاج والشاورما فيقول إنه تعرض لخسائر كبيرة ومتتالية منذ بدء العدوان، حيث فسدت كمية من اللحوم في الأيام الأولى للحرب بفعل انقطاع الكهرباء، فيما تعرضت عمارتهم السكنية والتي تضم المطعم للقصف مع بداية الشهر الثاني للحرب، بعد أيام من نزوحه من مدينة غزة برفقة عائلته، من دون أن يتمكن من إخلاء أي من أدوات العمل. ويلفت أبو كرش في حديث مع «العربي الجديد» إلى عدة عقبات واجهته خلال نزوحه إلى المحافظات الجنوبية ومن ثم إلى الوسطى بفعل الغلاء الشديد لمختلف أدوات العمل، وصولاً إلى العقبة الرئيسية والمتمثلة في شح اللحوم والبضائع والمواد التشغيلية وانقطاعها، الأمر الذي دفعه إلى إغلاق «بسطة» المأكولات التي افتتحها لتوفير متطلبات أسرته اليومية، على الرغم من عدم توفر أي مصدر دخل آخر بعينه على الظروف الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون جميعاً منذ 13 شهراً.

وفي الأثناء، يلفت الخبير الاقتصادي محمد أبو جياب إلى أن الاحتلال الإسرائيلي سعى منذ بداية الحرب إلى تدمير مختلف مقومات الاقتصاد الفلسطيني ونواحيه بشكل ممنهج ومنظم وطويل الأمد عبر التدمير والتجريف وتشديد الحصار ومنع دخول مختلف المواد الأساسية اللازمة لمواصلة العمل في مختلف المجالات الصناعية والتجارية والسياحية.

وبين أبو جياب لـ«العربي الجديد» ترابط التأثيرات على القطاع السياحي والذي يشمل المطاعم والفنادق والاستراحات، حيث تم تدمير ما يزيد عن 93% من القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي، وقطاعات الصيد والاستزراع السمكي، والتي ترفد بمجملها المطاعم بالمتطلبات الأساسية للعمل، كما يؤثر تدميرها على الأمن الغذائي في القطاع.

ويشير أبو جياب إلى تخطيط الاحتلال الإسرائيلي لتدمير الاقتصاد الفلسطيني على المدى البعيد من خلال التدمير الاستراتيجي لأصول المصالح التجارية والفنادق والمطاعم، وملاحقتها حتى الرمق الأخير من خلال تشديد الحصار ومنع دخول المواد المطلوبة أو حتى البدائل اللازمة لتسيير عملها، الأمر الذي من شأنه إطالة أمد تعافي الاقتصاد ومنشآته ومرافقه.

سوف يبنى مبانٍ مدمرة حيث يحاول الفلسطينيون البقاء على قيد الحياة (محمود عيسى/الأناضول)

الجزائر

رهان على الأجانب لإنعاش السياحة

الجزائر ـ **محمد وائل**

أقرت السلطات الجزائرية إجراءات جديدة بمنح التأشيرات في المطار ورحلات جوية دولية مباشرة، في محاولة لجذب السياح الأجانب خصوصاً نحو المناطق الجنوبية في إطار موسم السياحة الصحراوية الذي يستمر حتى بدايات الربيع المقبل، ضمن خطط حكومية لدفع القطاعات غير النفطية ومحاولة تخليص البلاد من تبعية مفرطة لإيرادات المحروقات المستمرة منذ عقود. وبحسب بيانات رسمية، تمثل مداخيل النفط والغاز نحو 90 % من إيرادات الجزائر من النقد الأجنبي، ووصلت صادرات البلد العربي خارج المحروقات إلى دروتها عام 2022، بنحو 7 مليارات دولار، وهو أعلى رقم في تاريخ البلاد منذ استقلالها عن فرنسا عام 1962.

وعقب وصوله سدة الحكم عام 2019، تعهد الرئيس عبد المجيد تبون الذي انتخب في شهر سبتمبر/ أيلول الماضي لولاية ثانية مدتها خمس سنوات، بإنعاش اقتصاد البلاد وتنويعه للتحرر من تبعية نفطية وغازية لأزمنة طويلاً.

في هذا السياق حطت أول رحلة جوية مباشرة من مطار باريس شارل ديغول، بمطار جانت باقصى جنوب شرقي الجزائر، بعد استئنافها في إطار موسم السياحة الصحراوية الذي انطلق هذا الشهر. وجاء على متن الرحلة الجوية الأولى بين باريس وجانت نحو 80 سائحاً من فرنسا، سيقومون بجولة في جبال المنطقة المعروفة بمناظرها الخلابة من جبال ووديان ورسومات حجرية ضاربة في القدم. وعقب وصولهم، صرح مدير السياحة بولاية جانت، أمين حمادي، للصحافة المحلية، بأنه يتوقع زيادة كبيرة في عدد الوافدين خلال هذا الموسم، بفضل التسهيلات التي أقرتها السلطات. ولفت المتحدث إلى أن الإجراءات الجديدة تتضمن إمكانية حصول السياح الأجانب الوافدين على التأشيرة لدى وصولهم إلى المعابر الحدودية، مما يساهم في ترقية السياحة الصحراوية، وهو ما حدث مع مجموعة السياح الفرنسيين فور وصولهم إلى مطار جانت.

وفق بيانات رسمية نشرتها وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية، نقلاً عن إدارة السياحة بولاية جانت، فقد شهدت المواسم السياحية الثلاثة الماضية زيادة في أعداد الوافدين الأجانب على المنطقة، إذ سجل قدوم 11 ألف سائح أجنبي من 79 جنسية، و21 ألف سائح وطني (محلي) خلال موسم 2023/2024. فيما بلغ عدد السياح الأجانب في الموسم الذي سبقه أي 2022/2023، 7 آلاف من 37 جنسية، و18 ألف سائح وطني، بينما سجل خلال موسم 2021/2022 توافد 5 آلاف و335 سائحاً أجنبياً.

ووفق بيانات رسمية لوزارة السياحة الجزائرية، زار البلاد 3,3 ملايين سائح في العام 2023، منهم 2,2 مليون من الأجانب والبقية من الجزائريين المغتربين في الخارج، وهو رقم ضعيف، بحسب متابعين، مقارنة بدول من المنطقة على غرار تونس، وأيضاً بالنظر إلى المقدرات التي تتوفر عليها البلاد. وتسعى السلطات إلى جلب 12 مليون سائح في أفاق 2030، وفق ما أعلنته الوزارة قبل أشهر، خصوصاً نحو المناطق الصحراوية، والمعالم التاريخية والثقافية والدينية.

في هذا السياق، يعتقد رئيس النقابة الجزائرية لوكالات السياحة والأسفار بالنيابة، نذير بلحاج، أن الحكومة وضعت ملف السياحة ضمن إحدى أولويات تنويع اقتصاد البلاد بالنظر إلى ما تتوفر عليه البلاد من إمكانات، خصوصاً السياحة الجنوبية في الولايات الصحراوية. وأوضح نذير بلحاج في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الهدف على المدى البعيد هو التوفر على المنشآت الفندقية اللازمة في الصحراء التي تستطيع استيعاب السياح الأجانب الوافدين.

وأشار في هذا الشأن إلى أن وزارة الداخلية ووزارة السياحة، قد منحتا التراخيص اللازمة للاستثمار في هذا المجال وبناء منشآت فندقية تكون قادرة على رفع قدرة الاستيعاب الحالية بالنظر إلى أن الطلب حالياً يفوق بكثير العرض، وعكس المعادلة بجعل العرض أكثر من الطلب.

واعتبر المتحدث أن إقرار السلطات العليا للبلاد لإمكانية دخول السياح الأجانب من خلال الحصول على التأشيرة في المطار مقابل دفع الرسوم المطلوبة، سيكون له مفعول إيجابي على أعداد الأجانب الذين سيقصدون مختلف الولايات الصحراوية.

وعلق بالقول: «هذا الإجراء خطوة جبارة في طريق دفع السياحة الصحراوية لأنه سيسهل كثيراً قدوم السياح الأجانب خصوصاً أن الحصول على التأشيرة سابقاً كان صعباً ويتطلب الانتظار لفترات تصل 45 يوماً بينما يرفض الكثير من الأجانب انتظار هذه المدة وكانوا يصرفون النظر عن المجيء». وأضاف: «نعتقد أن منح التأشيرة في المطار للسياح الأجانب يساهم في ارتفاع أعدادهم مقارنة بالسنوات التي سبقت اعتماد هذا الإجراء».

واعتبر نذير بلحاج أن نحو 50 أو 60% من السياح الأجانب الذين زاروا وسيزورون الجزائر، سيدخلونها عبر هذا الإجراء الجديد لمنح التأشيرة لدى الوصول في المطار.

تجنب قناة السويس

قال متحدث باسم شركة الشحن الألمانية هاباج لويد، أمس الثلاثاء، إن الشركة «لا تفكر على الإطلاق» في استئناف استخدام قناة السويس، حسب «رويترز». وتوقفت شركات شحن كبرى، بسبب استهداف حركة الحوثي اليمنية للسفن، ما عطل حركة التجارة العالمية.

وحولت تلك الشركات مسار السفن إلى طريق رأس الرجاء الصالح لتجنب الهجمات، وهو ما زاد الرسوم المطلوبة من العملاء، وأضاف أياماً أو أسابيع إلى وقت نقل البضائع من آسيا إلى أوروبا والساحل الشرقي لأميركا الشمالية، وأدى إلى تراجع إيرادات قناة السويس التي تُعَدّ من مصادر الدخل المهمة لمصر.

أخبار العالم

ارتفاع إيرادات الشركات المملوكة للدولة في الصين

أفادت بيانات أصدرتها وزارة المالية الصينية بأن الشركات المملوكة للدولة في الصين، باستثناء الشركات المالية، سجلت زيادة بنسبة 1,2 في المائة على أساس سنوي في الإيرادات خلال الفترة ما بين شهري يناير/ كانون الثاني وسبتمبر/ أيلول الماضيين. وبلغت الإيرادات المجمعة للشركات المملوكة للدولة قرابة 61,06 تريليون يوان (حوالى 8,56 تريليونات دولار) خلال الفترة المذكورة، بينما بلغت أرباحها المجمعة حوالى 3,25 تريليونات يوان، بانخفاض 2,3 في المائة على أساس سنوي، وفقاً للبيانات. وأظهرت البيانات أن مستحقات الضرائب والرسوم للشركات المملوكة للدولة في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري نمت بنسبة 0,1 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى أكثر من 4,41 تريليونات يوان.

نمو الاقتصاد الكوري سيكون أبطأ من المتوقع

قال رئيس البنك المركزي الكوري الجنوبي، ري تشانغ يونغ، أمس، إن النمو الاقتصادي في البلاد سيكون أبطأ مما جرى توقعه في وقت سابق هذا العام بسبب تباطؤ الصادرات. وفي وقت سابق، توقع بنك كوريا أن ينمو الاقتصاد الكوري بنسبة 2,4% هذا العام، لكن النمو قد يكون أبطأ من التقديرات، وقد يسجل نسبة تراوح بين 2,2 و2,3%، حسبما قال محافظ البنك للمشرعين. وأضاف: «من المرجح للغاية أن نرى معدل النمو هذا العام أقل من معدلنا المتوقع في وقت سابق، وهو 2,4%. أعتقد أن المعدل سيكون بين 2,2 و2,3%». وسجل اقتصاد البلاد نمواً أبطأ من المتوقع حيث نما بنسبة 0,1% على أساس ربع سنوي في الربع الثالث من العام وسط ضعف نمو الصادرات. ما يزيد من احتمالية إجراء البنك المركزي خفضاً آخر لأسعار الفائدة.

مال وسياسة

رغم الخوف الذي يبديه المزارعون الأميركيون من الأضرار التي سترتد عليهم من الرسوم الجمركية التي يعتزم دونالد ترامب فرضها على الصين وغيرها حال فوزه في الانتخابات الرئاسية، إلا أنه لا يزال المرشح المفضل بالنسبة إلى الكثيرين منهم لدوافع أخرى

خسائر التعريفات الانتقامية

المزارعون الأميركيون خائفون من تداعيات رسوم ترامب لكنهم يفضلونه

نيويورك ـ **العربي الجديد**

يشعر المزارعون الأميركيون بقلق بالغ حيال الإجراءات الانتقامية المرتقبة من الصين وحتى حلفاء الولايات المتحدة، إذا ما وصل المرشح الجمهوري دونالد ترامب إلى البيت الأبيض مجدداً عبر الانتخابات الرئاسية المقررة في الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، حيث تعهد بفرض رسوم جمركية بنسبة 60% على السلع الصينية و10% على السلع الواردة من مختلف أنحاء العالم، ما يعرّض منتجات المزارعين الأميركيين لرسوم مضادة تكبدهم عشرات مليارات الدولارات على غرار ما حدث في الفترة الرئاسية الأولى لترامب في الفترة من 2017 حتى 2021. وتزداد حيرة المزارعين الأميركيين، الذين يميل الكثير منهم بالأساس إلى ترامب ويؤيدون العديد من سياسته، ولا سيما ما يتعلق بأمن الحدود ومواجهة الهجرة غير الشرعية والقضايا الاجتماعية، لكن الرسوم الجمركية الواسعة التي يتبنّاها تعد بمثابة وبال لهم، حيث تجتمع بالأساس عدد من العوامل المؤثرة سلباً في قطاع الزراعة، منها ضعف أسعار المحاصيل، وتفاقم الثروة الحيوانية مع ارتفاع تكاليف الاقتراض والتشغيل.

خلال حرب ترامب التجارية مع الصين والاتحاد الأوروبي في عام 2018، خسرت الولايات المتحدة 27 مليار دولار من الصادرات الزراعية، واضطرت كذلك إلى دعم المزارعين بعشرات مليارات الدولارات. يتذكر أنصار هاريس الضرر الذي خلفته الحرب التجارية الأخيرة بشكل حاد. وقال ليز دانيبلسون، وهو ديمقراطي منذ فترة طويلة يدير مزرعة كبيرة في شمال غرب ويسكونسن، لصحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، إن النزاع كلفه «قدراً كبيراً من المال»، ليس فقط تقويض أسعار المحاصيل، ولكن أيضاً زيادة تكاليف المعدات وصناديق تخزين الحبوب، لأن الفولاذ المستورد أصبح أكثر تكلفة. وفرض ترامب خلال فترة رئاسته رسوماً جمركية على واردات الصلب والألمنيوم وغيرها من السلع المصنعة في الخارج، قائلاً إنه كان يهدف إلى حماية الشركات المصنعة المحلية. ورد الاتحاد الأوروبي والصين بفرض رسوم جمركية على المنتجات الزراعية الأميركية، التي استهدفوها جزئياً لإيذاء المجتمعات التي دعمت ترامب، وفقاً لخبراء التجارة. وقال تشارلز واكشاوث، الذي يساعد في إدارة مصنع لتجهيز الفاصوليا في مينوموني بولاية ويسكونسن، إنه في عام 2018، تراكمت أكياس ضخمة من الفاصوليا مع اختفاء المشترين. وأدت التعريفات الجمركية التي فرضتها أوروبا على الفاصوليا الأميركية إلى زيادة تكلفة الأوروبيين بنسبة 25%، ما تسبب في تراجع الأصوال المتوردين عن عقود الشراء من الولايات المتحدة.

وقال واكشاوث، وهو مؤيد لهاريس، إن الشركة لم تسترد بعد حصتها في السوق التي فقدتها أمام المزارعين الأرجنتينيين، على الرغم من أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي توصلا إلى هدنة تجارية في أواخر عام 2021. وأضاف أن وعود ترامب بنشر التعريفات الجمركية مرة أخرى «تبقيني مستيقظاً في الليل». وارسلت إدارة ترامب 23 مليار دولار من أموال دافعي الضرائب إلى المزارعين خلال الحرب التجارية الأخيرة لتعويض القطاع الزراعي عن الخسائر المرتبطة بالتعريفات الجمركية. وساعدت هذه المدفوعات في تخفيف الضربة، وبالنسبة إلى البعض، خففت من آسوأ المخاوف بشأن حرب تجارية أخرى.

ترامب لا يزال المرشح المفضل

ورغم مخاوف الكثير من المزارعين من تضرر أنشطتهم، إلا أن استطلاعات الرأي تشير إلى أنّ الكفة لا تزال تميل لصالح ترامب في هذه المناطق حيث لا يزال الكثيرون يؤيدونه رغم الضربة التي تعرضوا لها بفعل الردود الانتقامية للصين والاتحاد الأوروبي على سياساته الجمركية خلال فترته الرئاسية. وقال زال بيكون، وهو مزارع يبلغ من العمر 24 عاماً في وسط ويسكونسن: «لا أعتقد حقاً أن التهديد بالرسوم الجمركية سيدفع العديد من المزارعين بعيداً عن ترامب». وأشار إلى أنّ من المحتمل أن يصوت لترامب، مضيفاً أن التقلبات المالية جزء من الحياة في الزراعة، ومن المرجح أن يواجه المزارعون مشاكل مالية بغضّ النظر عمن يفوز.

وقال كين روزناو، 69 عاماً، الذي يدير مزرعة حبوب تبلغ مساحتها 800 فدان بين مدينتي ميلووكي ومايديسون في ويسكونسن، إن الحرب التجارية الأخيرة خفضت أرباحه بنحو 25%، لكن الدعم المالي من الحكومة ساعده في تجاوز هذا التراجع. ومع ذلك، أضاف روزناو أنه يفضل كسب أمواله من السوق «لا نريد الحصول على شيك في صندوق البريد من العم سام». ورغم شعوره بالقلق بشأن المزيد من التوتر التجاري، لكنه يخطط للتصويت لترامب، ويرجع ذلك جزئياً إلى اعتقاده أن الرئيس السابق سيقوم بعمل أفضل في معالجة الهجرة وارتفاع الأسعار. ويعتقد أن ترامب كان محقاً في مواجهة الصين بشأن اختلال العلاقات التجارية. وقال جاستن ماتوت للرئيس السابق، لكن المرشحة الديمقراطية الخاصة به ستتضرر على الأرجح إذا نفذ ترامب تعهده ببدء حروب تجارية جديدة مع الصين وغيرها، إنه يخطط للتصويت لترامب على أي حال. ويدعم ماتوت ترامب لأسباب تتجاوز الزراعة، منها مواجهة الهجرة غير الشرعية والقضايا الاجتماعية، وهو متأكد تماماً من أن مزرعته قادرة على تحمّل أي شيء يثيره ترامب. وأضاف في أثناء استراحة من موسم الحصاد المزدحم في شمال غرب ويسكونسن: «أريد التصويت لما أعتقد أنه سيكون الأفضل لبلدي. سياسات التجارة بعيدة نوعاً ما عن القائمة بالنسبة إليّ». ولطالما كانت المناطق الريفية مصدراً ثابتاً لدعم ترامب والجمهوريين، حيث قال 56% من الناخبين الريفيين في استطلاع حديث لمبادرة الديمقراطية الريفية إنهم سيصوتون للرئيس السابق. لكن المرشحة الديمقراطية هاريس تحاول انتزاع المزيد من الأصوات من مناطق الريفيين عبر تخويف المزارعين من مخاطر أعمق بفعل سياسات ترامب.

فقد ركز تيم والز، المرشح الديمقراطي لمنصب نائب الرئيس على الأمر في جولات حملته في ويسكونسن. وقال والز في مقابلة محلية هذا الشهر: «لقد رأينا أن الرسوم الجمركية الموروثة التي فرضها دونالد ترامب تضر بالزراعة.. والآن لدينا كونغرس لا يستطيع لأول مرة على الإطلاق تمرير مشروع قانون المزارع». ولم يتمكن الكونغرس منذ عام 2018 من تمرير مشروع قانون زراعي جديد، بما يوفر الدعم المالي إذا انخفضت أسعار المحاصيل إلى مستويات متدنية للغاية أو إذا دمرت العواصف الحصاد.

> وزارة الزراعة تتوقع انخفاض صافي دخل الزراعة 25,5% في 2024

أوقات عصيبة للمزارعين

وستأتي التوترات التجارية الجديدة المحتملة في وقت يشعر فيه المزارعون بالإرهاق بالفعل. فقد تضرر المزارعون الذين يزرعون محاصيل مثل الذرة وفول الصويا من انخفاض الأسعار بسبب انتعاش العرض العام الماضي 2023 بعد استئناف أوكرانيا للصادرات عقب توقف بسبب الحرب مع روسيا. كذلك أدى الدولار الأميركي القوي إلى إضعاف الطلب العالمي. وانخفضت العقود الآجلة للذرة في بورصة شيكاغو التجارية إلى 3,95 دولارات للبوشل في منتصف أغسطس/ آب، وهو أدنى سعر منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، بينما انخفضت أسعار القمح وفول الصويا بنسبة 9% و24% على التوالي حتى الآن. وتضر زيادة تكاليف المدخلات وارتفاع أسعار الفائدة أيضاً بقدرة مربي الماشية على تجديد قطعانهم. وكانت مخزونات الماشية منخفضة تاريخياً بالفعل، بسبب مزيج من مشكلات سلسلة التوريد والأحداث الجوية. أظهر تقرير وزارة الزراعة الأميركية نصف السنوي في يناير/ كانون الثاني الماضي، وهو أحدث تقرير متاح، أن أعداد الأبقار المتاحة للحوم البقر والحليب والتكاثر انخفضت إلى 87,2 مليون رأس، وهو أدنى مستوى منذ عام 1951.

وفي الوقت نفسه، يرتفع عدد الماشية التي تُطعَم أو التي تُعَدّ للذبح، فيما تمنع تكلفة الاقتراض المرتفعة المزارعين من الحصول على رأس المال لتجديد قطعانهم. ونظراً لأن تربية الماشية للذبح تستغرق من 18 إلى 24 شهراً، من المرجح أن يكون هناك ضغط على العرض إلى حين تنخفض أسعار الفائدة، وهو المتوقع أن يحدث في وقت لاحق من العام. وتتوقع وزارة الزراعة الأميركية أن ينخفض صافي دخل الزراعة إلى 116,1 مليار دولار في عام 2024، وهو انخفاض قياسي على أساس سنوي بنسبة 25,5%.

ترامب خلال تجمع انتخابي في ولاية ميشيغان، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2024 (Getty)

رسوم صينية على «الإيثانولامين»

اعلنت وزارة التجارة الصينية، امس، انها ستواصل فرض رسوم مكافحة الإغراق على «الإيثانولامين» المستورد من الولايات المتحدة والسعودية وماليزيا وتايلاند لخمس سنوات اخرى اعتباراً من الاربعاء.

وذكرت في بيان ان الشركات الاميركية ستخضع لرسوم تراوح بين 76% و97,1% على صادرات المادة الكيميائية المستخدمة في تصنيع المنظفات ومواد التلميع، واما ما يخص الشركات السعودية فستراوح بين 10,1% و27,9%، والماليزية من 18,3% إلى 20,3% والتايلاندية 37,6%.

رؤية

هل يفلت الاقتصاد العالمي من عواقب اتساع الحرب؟

شريف عثمان

وفقاً لأحدث بيانات صندوق النقد الدولي، يشهد الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي أداءً ضعيفًا نتيجة مجموعة من العوامل، كانت في مقدمتها السياسات النقدية المتشددة، وتراجع التجارة العالمية، وتباطؤ الاقتصاد الصيني، ثاني أكبر اقتصاد بالعالم، بالإضافة إلى عدم اليقين المحيط بنتيجة الانتخابات الأميركية المقبلة. وفي ظل هذه الظروف، توقعت بعض مراكز الأبحاث أن تصعيد المواجهات العسكرية في الشرق الأوسط سيكون من شأنه زيادة حالة عدم اليقين، ما يؤدي إلى عرقلة جهود السيطرة على التضخم وتقليص النمو الاقتصادي العالمي بشكل أكبر.

وبعد عام شهد شن دولة الاحتلال حرب إبادة على سكان غزة، توسعت المواجهات لتشمل الحوثيين في اليمن، وحزب الله في لبنان، بالإضافة إلى الضربات الجوية المتبادلة بين إيران وإسرائيل، ما زاد من المخاوف من اتساع نطاق الحرب وتفاقم تأثيراتها الاقتصادية العالمية.

وتسبب التصعيد في المواجهات في زيادة حالة عدم اليقين الجيوسياسي، وشهدت مؤشرات المخاطر الجيوسياسية ارتفاعًا حادًا عقب اندلاع المواجهات في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، حيث سجل مؤشر المخاطر الجيوسياسية (GPR)، ومؤشر الأعمال الجيوسياسية (GPRA)، مستويات أعلى من تلك التي شهدها العالم عند وقوع هجمات داعش في باريس عام 2015. وعلى الرغم من تراجعها في الأشهر التالية، ارتفعت المؤشرات مجددًا بعد الهجوم الإسرائيلي على جنوب لبنان الشهر الماضي.

وحتى منتصف أكتوبر/ تشرين الأول 2024، بقيت مستويات المخاطر الجيوسياسية أعلى من متوسطاتها التاريخية بنسبة 21% و35% على التوالي. وقال محللو الاقتصاد إن ارتفاع المخاطر الجيوسياسية يرتبط بارتفاع أسعار النفط، وانخفاض الاستثمار العالمي، وزيادة التضخم، وقالوا أيضا إن التأثير السلبي على ثقة الأعمال والمستهلكين يؤدي إلى انخفاض الإنفاق، حيث يميل المستهلكون إلى تقليص الإنفاق غير الضروري، وتؤجل الشركات قرارات الاستثمار، ما يؤدي إلى تراجع الإنفاق الاستثماري على مستوى الشركات، خاصة تلك التي تتطلب استثمارات كبيرة لبدء أعمال التطوير لديها، أو تلك التي تتمتع بحصة سوقية كبيرة.

وفي تقرير حديث نشره الأسبوع الماضي، نقل موقع المرصد الاقتصادي ECONOMICS OBSERVATORY عن بعض الاقتصاديين توقعهم تسبب تصاعد المواجهات في الشرق الأوسط في تأثيرات تضخمية على أسعار الطاقة، من خلال تخفيض إنتاج النفط وزيادة حالة عدم اليقين، إلى جانب تأثيره المباشر على المخاطر الجيوسياسية.

وأشار الاقتصاديون إلى أن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، قد تتجه لتقليل الإنتاج باعتباره إجراء عقابيا ضد الدول الداعمة لإسرائيل، كما حدث في سبعينيات القرن الماضي، مع اندلاع حرب أكتوبر المجيدة، ما أدى إلى قفزة كبيرة في أسعار النفط، ساهمت وقتها في تضخم عالمي مستدام وركود اقتصادي في العديد من الاقتصادات الكبرى. ورغم ضعف احتمالات تحقق هذا السيناريو، يبقى احتمال أن تشهد سوق النفط اضطرابات كبيرة طالما استمرت الحرب.

وقبل الهجوم الإسرائيلي على لبنان، كانت أسعار النفط تتراجع بسبب انخفاض الطلب، لا سيما من الصين، وزيادة الإنتاج في كندا والولايات المتحدة. ومع ذلك، تغيرت الأمور بسرعة بعد الهجوم، حيث قفزت أسعار النفط بنحو عشرة دولارات للبرميل خلال أسبوع واحد قبل أن تنخفض لاحقًا بأكثر من سبعة دولارات للبرميل. ومع أن التأثير المباشر للهجوم الإسرائيلي قد تلاشى إلى حد كبير، إلا أن خطر ارتفاع أسعار النفط والغاز لا يزال يمثل تهديدًا للتضخم والنشاط الاقتصادي العالمي.

وأظهرت خبرة الأشهر الأخيرة أن توسع الصراع في الشرق الأوسط يؤدي إلى زيادة تكاليف الشحن وتعطيل سلاسل الإمداد العالمية، حيث أظهرت هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر في أواخر 2023 التأثير الكبير الذي يمكن أن تحدثه هذه الاضطرابات على التجارة العالمية، التي يتم نقل 80% منها عن طريق الشحن البحري. وبعد الهجمات الصاروخية من قبل الحوثيين، غيرت بعض السفن التجارية مساراتها من البحر الأحمر إلى رأس الرجاء الصالح، ما أدى إلى تأخيرات وزيادة في تكاليف الشحن. ونتيجة لذلك، ارتفع مؤشر شحن الحاويات في شنغهاي بنسبة 260% في الربع الثاني من 2024، وهو ما تسبب في اضطرابات في سلاسل الإمداد.

وتشير التحليلات إلى أن زيادة عشر نقاط مئوية في تضخم تكاليف الشحن يمكن أن تؤدي إلى زيادة أسعار الواردات بنسبة تصل إلى 1%، وزيادة التضخم الاستهلاكي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 0,5%. ومن المعروف أن الآثار الكاملة لتكاليف الشحن تظهر على التضخم على مدى ستة أرباع، ما يعني أن آثار تصعيد المواجهات يمكن أن تستمر لمدة عام ونصف، لا في مناطق الحرب فقط وإنما في مختلف المسارات التجارية البحرية حول العالم. وتشير التوقعات إلى أن البلدان التي ترتبط بتجارة وتعاملات مالية نشطة مع الشرق الأوسط، والتي تعتمد بشكل كبير على واردات النفط باعتبارها مدخلاً للإنتاج المحلي، ستكون الأكثر تضررًا.

وعلى الصعيد النقدي، قد تضطر البنوك المركزية إلى اتخاذ مواقف أكثر تشددًا استجابةً للضغوط التضخمية الناتجة عن توسع الصراع. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة أسعار الفائدة، أو إبطاء خفضها، وهو ما يحد من النشاط الاقتصادي، خاصة في ظل بيئة اقتصادية تشهد بالفعل مخاوف من الركود في بعض الاقتصادات الكبرى. وعلاوة على التأثيرات الاقتصادية المباشرة، قد يؤدي تصعيد المواجهات في المنطقة إلى نزوح جماعي للسكان، وهو ما يزيد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على البلدان المجاورة. وقد تضطر العديد من الدول إلى زيادة الإنفاق العسكري استجابةً لتزايد التوترات الإقليمية.

وفي ظل ارتفاع مستويات الديون العامة في العديد من البلدان نتيجة للصدمات الاقتصادية المتتالية على مدى العقد الماضي، فقد يأتي أي إنفاق إضافي على الدفاع على حساب الاستثمارات العامة في البنية التحتية، والتي يعتمد عليها عادة في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي. الأبعاد الاقتصادية المحتملة مع توسع المواجهات تقترب من كونها كارثية، وستضيف بالتأكيد لآلام فقدان عشرات الآلاف من الشهداء، في فلسطين ولبنان.

بيتكوين تكسر حاجز 71 ألف دولار

واشنطن ـ **العربي الجديد**

كسرت عملة بيتكوين المشفرة حاجز 71 ألف دولار لأول مرة منذ يونيو/حزيران الماضي، مدعومة بتدفقات كبيرة إلى صناديق التداول المتخصصة، بالإضافة إلى تكهنات حول نتائج الانتخابات الأميركية المرتقبة الأسبوع المقبل.

وصعد أكبر الأصول الرقمية بنحو 2,7% خلال تعاملات أمس الثلاثاء، كما تقدمت العملات المشفرة الأصغر حجماً، مثل إيثريوم (ثاني أكبر عملة مشفرة) ودوجكوين. ويُنظر إلى بيتكوين من البعض باعتبارها تجارة مرتبطة بفوز المرشح الجمهوري دونالد ترمب في الانتخابات المقررة في الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، نظراً لإبدائه دعماً للعملات المشفرة خلال حملته الانتخابية. وتظهر توقعات الأسواق تقدم ترامب، فيما تشير استطلاعات الرأي إلى سباق متقارب بينه وبين مرشحة الحزب الديمقراطي، نائبة الرئيس كامالا هاريس. وذكر توني سيكامور، محلل السوق في بنك «آي جي أستراليا»، في مذكرة، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية، أن العملة المشفرة حصلت على الدعم من ارتفاع الأسهم خلال الليل، وأنها تستمر في «تسعير فوز دونالد ترامب في الانتخابات». وأضاف أن بيتكوين تحتاج إلى اختراق مستدام بتجاوز 70 ألف دولار لتعزيز الثقة في قدرتها على الارتفاع بعد الرقم القياسي المسجل في مارس/ آذار البالغ 73798 دولاراً.

المتداولون يراهنون على وصول سعر بيتكوين إلى 80 ألف دولار بنهاية الشهر المقبل (Getty)

اقتصاد إسرائيل نحو توديع 2024 بانكماش

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

توقع تقرير لوكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني العالمية، انكماش الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلية، عدم خفض بنك إسرائيل سعر الفائدة قبل منتصف العام المقبل. وانخفض تصنيف إسرائيل أخيراً إلى «A»، وذكرت الشركة أن هناك احتمالاً بخفض التصنيف مرة أخرى على جدول الأعمال. وأشارت الوكالة إلى التأثيرات الاقتصادية في لبنان ومنطقة الشرق الأوسط برمتها. وجاء في التقرير أن «منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه وضعاً اقتصادياً صعباً في الأسابيع الأخيرة، خصوصاً على خلفية تصاعد الصراعات».

إسرائيليون خلال قصف لحزب الله، 1 أكتوبر 2024 (فرانس برس)

إسرائيل بعيد كل البعد عن التقارب مع هدف الاستقرار الذي وضعه بنك إسرائيل (المركزي)، والذي يبلغ ما بين 1% إلى 3%، مرجحاً، وفق ما نقلت صحيفة «غلوبس» الاقتصادية الإسرائيلية، عدم خفض بنك إسرائيل سعر الفائدة قبل منتصف العام المقبل. وانخفض تصنيف إسرائيل أخيراً إلى «A»، وذكرت الشركة أن هناك احتمالاً بخفض التصنيف مرة أخرى على جدول الأعمال. وأشارت الوكالة إلى التأثيرات الاقتصادية في لبنان ومنطقة الشرق الأوسط برمتها. وجاء في التقرير أن «منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه وضعاً اقتصادياً صعباً في الأسابيع الأخيرة، خصوصاً على خلفية تصاعد الصراعات».

مليار دولار قروض عقارية متعثرة في روسيا

موسكو ـ **رامي القليوبي**

توقعت وكالة «مستشار الديون» المعنية بتحصيل القروض المتأخرة في روسيا، أن قيمة قروض الرهن العقاري المتعثرة قد تتجاوز 100 مليار روبل (أكثر من مليار دولار وفقا لسعر الصرف الحالي)، في عام 2024، وسط ارتفاع أسعار الفائدة لأعلى مستوى تاريخياً. وقالت الوكالة، في بيان أوردته صحيفة «إزفيستيا» الروسية في عددها الصادر أمس الثلاثاء: «تدهور الوضع مع المدفوعات المتعثرة لأقساط قروض الرهن العقاري يتجلى أكثر فأكثر... ارتفعت حصة القروض المتعثرة في الحقيبة الإجمالية من 0,35% في بداية العام إلى 0,41% بحلول الأول من سبتمبر/ أيلول الماضي... أسعار الفائدة المرتفعة لا تساعد المتعثرين في بيع وحداتهم على وجه السرعة لسداد المديونية».

وفي وقت رفض فيه المصرف المركزي الروسي التعليق على دراسات تجريها مؤسسات أخرى، إلا أنّ ناطقاً باسم مكتبه الإعلامي اعتبر أنّ المخاطر لا تزال طفيفة، مؤكداً استعداده لاتخاذ الإجراءات اللازمة في حال تدهور الوضع كثيراً.

وأوضح الناطق، وفق ما نقلت الصحيفة، أن الوضع الراهن ربما يكون ناجماً عن قبول المصارف منح قروض عقارية عالية المخاطر، مستشهدا في ذلك بأن ما بين 40% و45% من قروض الرهن العقاري في عام 2023 كانت تمنح لأفراد ينفقون أكثر من 80% من مداخيلهم على خدمة الدين. وأضاف: «برأينا، لا تزال المخاطر على القطاع (المصرفي) طفيفة، لأن حصة أقساط القروض العقارية المتأخرة لأكثر من 90 يوماً لا تزال منخفضة للغاية عند مستوى 0,7% من إجمالي حقيبة قروض الرهن العقاري. علاوة على ذلك، تغطي الاحتياطات (أي احتياطات المصارف)، مثل هذه القروض بنسبة 67%، ومع ذلك، فإننا مستعدون لاتخاذ الإجراءات التنظيمية اللازمة في حال استمرت حصة الأقساط المتأخرة لأكثر من 90 يوماً في ازدياد».

من جهته، أوضح عضو المجلس العام لمنظمة «روسيا الأعمال» فلاديمير بروخوروف أن ارتفاع سعر الفائدة الأساسية قلل فرص إعادة بيع الشقق وسداد المديونية، وقلص أيضاً عدد المستثمرين المعنيين بشراء العقارات.

وكان المصرف المركزي قد فاجأ الأسواق، يوم الجمعة الماضي، برفعه سعر الفائدة الأساسية نقطتي أساس دفعة واحدة من 19% إلى 21%، في ما يعد أعلى مستوى لها تاريخياً ويجعل تحمل أعباء قروض الرهن العقاري غير المدعومة من الدولة مهمة تكاد تكون مستحيلة على أغلب العائلات الراغبة في شراء العقارات وزاد صعوبة إعادة بيع الوحدات حتى على من مُنحوا قروضاً في فترة تدني أسعار الفائدة قبل بضع سنوات.

أسعار الفائدة المرتفعة تلقي كاهل الأسر المقترضة لشراء العقارات (فرانس برس)